قوله وقل فيها عينه الياء منهما وكثر فيما عينه واو كسوط وحوض
وثوب وقل فيما وه ياء كعير كما في التسهيل وقوله منهما مخالف لما قال
ابن هشام في الحواشي للتسهيل فانه قال فعال وهو لفعل غير اليائي
العين ولفعله مطلقا انتهى يعني يائيا كان كضيعة وغياض وضيعة
وضياع او غير يائيا كجفنة وجفان قوله وفعل شرط في التسهيل
اسميته قوله ما لم يكن في لامه اعتلال فانه يجمع على فعول كعصي
وعلى هذا ادم ودماء شاذ ومعتل العين كصحيحها كدار وديار
قوله ومثل فعل ذو التاء اي من هذا الوزن وهو الثلاثي
المفتوح الاولين فالمعنى مثل فعل فعله وقال ابن هشام وسواء كانت
اسما او صفة كذا مقتضى ما في التسهيل كحسنة ورقبة ورحبة
قوله وفعل مع فعل شرط في التسهيل اسميتهما وان لا يكون
فعل يائي اللام كدى ولا واوي العين كحوت قال ابن هشام
لم يضبط متقدميهم فعل لانهم يبدون بالاخف ثم بالاثقل وفعل اخف
من فعل مثاله في فعل ذيب وقدح وفي فعل رمح ودهن تنبيه
مثل فعل مضموم الفا فعله نحو قلة وقلال وظلة وظلال وقيل منه
في قوله تعالى في ظلال على الارايك وقيل انه جمع ظل كقوله في ظلال
وعيون وندخلهم ظلا ظليلا وقيل بهما في قوله تعالى في قراة
بعضهم في ظلال من الغمام وقيل في قوله تعالى لا بيع فيه ولا خلال
انه جمع خلة وقيل مصدر خاللت ويرجحه لا بيع فيه قوله وفي
فعيل الخ يشترط فيه وفي انثاه ان يكونا صحيحي اللام وخرج بقوله
وصف الاسم وبقوله فاعل وصف المفعول كعصيب قوله
وشاع في وصف على فعلاء قال ابن هشام حكى لي عن نكت ابن عقيل
انه بمعنى اطرد وعن شرح الكافية انه غير مطرد وهذا هو الحق اذ
لا يقال في سكران سكار ولا في عريان عراء وفي شرح العمدة
والعمدة ايضا ان فعلانا وانثييه وفعلان وانثاه يقاس فيه فعلان
وقال ايضا ما حاصله ان مراده جنس فعلان وذلك يعم المصروف
والممنوع الصرف ولا يصح ارادة احدهما فقط لانه ليس لكل واحد

الا

الا انثى ولان ارادة المصروف فقط يمنع منه نطق الناظم به ممنوع
الصرف ولا يشكل ذلك على ارادة الجنس لان فعلان علم على هذا الوزن
فيه الزيادة قوله نحو كبد اشارة الى اشتراط الاسمية فخرج
نحو حسن قوله يخص غالبا لا يخفى ان تعني يخص فعل بفعول
جعله بحيث لا يتجاوزه الى غيره من الاوزان وعدم المجاوزة المذكور
يصح تقييدها بالغلبة على انه لا مانع من التجوز في الخصوص وقرينة
المجاز قوله غالبا فلا يرد ما قيل ان اقل الجمع بين الخصوصية
والغلبة فاسد لتنافيهما وقال ابن هشام الذي يعطيه هذه
العبارة ان فعولا مقصور على فعل وليس كذلك لان فعولا يكون
جمعا لفعل وفعل وفعل وغير ذلك بل يطرد فيه كما تراه في قوله كذاك
يطرد البيت وانما فعل مقصور على فعول دون غيره من جموع التكسير
انتهى وهذا مبني على ان الباء بعد الاختصاص وما تصرف منه لا بد
ان تكون داخلة على المقصور وهذا هو العرف الجديد الشايع في الاستعمال
وليس اصل الوضع بل النص الاختصاص معنى التمييز والانفراد و
جعله مجازا مشهورا عن ذلك واصل الوضع دخولها على المقصور عليه
وادعى بعضهم انه هو الصواب وما خالفه مقلوب وكلام الناظم
هنا جار على اصل الوضع كقوله في حروف الجر بالظاهر اخصص منذ
كما جرى على الاستعمال في قوله اول الكتاب والاسم قد خصص بالجر
وقد اشار الى ذلك الاشموني حيث قال واشار بقوله يخص غالبا
الى انه لا يجاوز فعولا الى غيره في الكثرة انتهى وقوله غالبا احتراز
عن نحو كتف واكتاف وينبغي عنه بقوله وغيرها افعل كذا بخط ابن
هشام وبه يعلم ان المدار على القياس وبه يعلم وجه قول الاشموني
المتقدم لا يتجاوزه الى غيره في الكثرة فانه احترز بقوله في الكثرة
عن القلة فان فعلا يتجاوز فعولا الى افعال فقول المصرح ان المدار على
غير القياس مشكل قوله كذاك يطرد في فعل اسما مطلق الفا
قال ابو حيان ذكر صاحب الافصاح ان فعالا وفعولا في جمع فعل
الصحيح العين في الكثرة كافعل في القلة الا انه يجب الوقف هنا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)